الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فرناندیز . . . . . (هندوراس)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-66209 (A)

0266209

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/C.2/57/L.15)

١ - **السيد فالينيلا** (فنزويلا): قدم مشروع القرار A/C.2/57/L.15 المتعلق بالبند ٨٦ (د) من جدول الأعمال، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظ أن هذا المشروع قد جاء نتيجة لتوافق آراء مونتيري، وأنه من أهم المشاريع المقدمة في هذا الإطار.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/57/3، الملحق رقم ٣ (الجزء الثاني)، A/57/125، A/57/155، A/57/332، A/57/444، A/C.2/57/3)

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

٢ - **السيدة ساندلر** (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إنها ترى أن المساواة بين الجنسين، التي وردت في الأهداف الإنمائية للألفية، تمثل نجاحا باهرا للنساء وللدول، فهي شرط ضروري لتحقيق جميع أهداف الألفية. وإذا كانت هذه الأهداف مرادفة للمناظير المتعلقة بالمرأة، فإن الصراعات الإقليمية والوطنية تمس أعدادا كبيرة من النساء، والأمر على هذا الحال بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا). وهذا هو السبب في أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يقوم بوضع برامج هادفة، في سياق الاستناد إلى الشراكات القائمة مع الحكومات والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة.

٣ - وفيما يتصل بأمن المرأة وحقوقها الاقتصادية، يتولى الصندوق مساعدة النساء اللائي يضطلعن بأنشطة إنتاجية بهدف تعزيز صلاتهن بالسوق من خلال الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى هذا النحو، أسهم الصندوق في إقامة شبكة الموارد التقنية المعنية بالمشاريع الصغيرة والمحلية بالدول العربية، ومحفل النساء من رئيسات المشاريع بجنوب آسيا، وشبكة النساء الحرفيات ببيرو وإكوادور. والصندوق يشجع النساء أيضا على الترابط كيما يكون لهن صوت مسموع في مؤتمر القمة العالمي القادم المعني بمجتمع المعلومات.

٤ - وفي أفغانستان، وبفضل الشراكات القائمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية، كان الصندوق حريصا على مساهمة النساء على نحو نشط في إدارة الشؤون العامة. وفي تيمور الشرقية، تعاون الصندوق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بهدف تشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولقد تقدمت ٢٦٨ امرأة للترشيح.

٥ - ووقع الصندوق مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/الإيدز من أجل إدماج مسألة المرأة في الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن خلال توسط الصندوق الاستثماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، قام الصندوق الإنمائي بتوزيع ما يزيد على ٥ ملايين من الدولارات كإعانات مالية لمبادرات مكافحة العنف ضد المرأة في ٧٠ بلدا. وقد أدت هذه الأموال أيضا إلى تجميع تسعة من أجهزة الأمم المتحدة حول مبادرة للتدريب الجماعي لوضع حد للعنف القائم على أساس نوع الجنس.

٦ - **السيدة شام بو** (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف): قالت إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للطفل قد وفرت فرصة لتذكير المجتمع الدولي بأنه لن يستطيع حل المشاكل الرئيسية الحالية إذا لم يضع احتياجات وحقوق الطفل في صميم أنشطة التعاون الدولي والتنمية الوطنية. ولهذا الغرض، اتفقت الحكومات على القيام، منذ الآن وحتى عام ٢٠٠٣ وفي إطار التعاون مع المجتمع الدولي والأطفال أنفسهم، بوضع خطط للعمل من أجل مكافحة الفقر، وتشجيع المعيشة في سياق مزيد من الصحة، وكفالة تعليم أساسي، وحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة مرض الإيدز. ومن الجدير بالترحيب، ما قامت به بلدان عديدة في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من صوغ خطط عمل من هذا القبيل، بالفعل، بغية تحقيق الأهداف الواردة في البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية. وسوف تتعاون اليونيسيف مع لجنة حقوق الطفل حتى تكفل تنفيذ البيان، على صعيد كل بلد، على نحو مطابق للمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. واليونيسيف تتصدر الأعمال المضطلع بها لصالح الأطفال، ومن ثم، فإنها مصممة على المشاركة في متابعة نتائج الدورة الاستثنائية، ولقد أصدرت تعليمات محددة من هذا المنطلق لمكاتبها القطرية ولجانها الوطنية. وهي تقوم أيضا بوضع مذكرة توجيهية من أجل الدول الأعضاء، وهي تأمل في تقديمها إلى اللجنة الثانية في وقت قريب.

٧ - وفي البلدان النامية، ستطبق اليونيسيف الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية من خلال برامج تعاونية تستند إلى تلك الأولويات الخمس الواردة في خطتها الاستراتيجية القصيرة الأجل: التنمية المتكاملة لصغار الأطفال، والتطعيم، وتعليم البنات، وحماية الطفولة، ومكافحة مرض الإيدز. وفي إطار استلهام نتائج مؤتمر مونتيري، ستقوم اليونيسيف أيضا بمطالبة المانحين والمجتمع الدولي بتقديم الموارد اللازمة لتحسين أحوال الأطفال. ومن هذا المنطلق، تحرص اليونيسيف في الوقت الراهن على قيام البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بإيلاء أولوية عالية للأطفال في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن الواجب أن يراعى، مع هذا، أن هذه البلدان لن تبلغ الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية أو في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية في حالة عدم تصديها لوباء الإيدز/السيدا، أو لمسألة التمييز التي تُعد في نفس الوقت سببا لهذا المرض ونتيجة له. وفي منظومة الأمم المتحدة، تجري متابعة الدورة الاستثنائية على يد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وعلى صعيد البلدان، يفضي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر إلى تيسير التعاون فيما بين الوكالات، بما في ذلك مع مؤسسات بريتون وودز.

٨ - **السيد زهو** (الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار إلى أن التقرير المعروض على اللجنة (A/57/155) قد وُضِع وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٢ الذي يتناول التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهو يتضمن استعراض نتائج كافة الاجتماعات التي سبق تنظيمها بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية، وذلك منذ مؤتمر بوينس آيرس لعام ١٩٧٨ الذي أتاح تحديد الإطار العام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وحتى مؤتمر هافانا لعام ٢٠٠٠ وبرنامج عمله، الذي يعد أهم البرامج التي وضعت حتى الآن وأكثرها تفصيلا فيما يتعلق بالتعاون فيما بين البلدان النامية ومع البلدان المتقدمة النمو. وإذا كانت البلدان النامية قد ضاعفت جهودها من أجل تطبيق برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإنه ينبغي أيضا، مع هذا، أن يُضطلع بتحسين تنسيق الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٩ - ولقد قامت البلدان المانحة، من جانبها، بزيادة ما تقدمه من دعم لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، من خلال النهوض بمشاريع تعاونية ثلاثية، والاضطلاع بالتالي بمزيد من الملكية والشراكة، فضلا عن التأثير على التعاون لأغراض التنمية. والتقرير يؤكدان منظومة الأمم المتحدة لا تزال شريكا هاما في التعاون بين بلدان الجنوب. ومن ثم، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الإمعان في تسهيل تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بين البلدان. وهذه الجهود غير كافية، مع هذا، ومن الملاحظ أ،ه لا يوجد إدراك لدور التعاون بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة الفقر، والأمن الغذائي، وتسوية المنازعات، وسلام وأمن الأفراد، وسائر الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية.

١٠ - وبناء على هذه الاستنتاجات، يورد التقرير ١٠ توصيات ترمي إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعطاء زخم جديد للتعاون الثلاثي.

١١ - **السيد دانغيلو** (رئيس فرع سياسات التعاون الإنمائي - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم التقرير المتعلق بآليات إعلان التبرعات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالأمم المتحدة (A/57/332). وأشار إلى أن الوفود قد قامت، أثناء الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والذي تم في عام ٢٠٠١، بالإعراب عن آراء متباينة بشأن مدى جدوى مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. والتقرير المقدم قد وضع في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء، وكذلك مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وذلك بهدف إيلاء مراعاة تامة لمختلف الآراء المتصلة بهذه المسألة، وثمة انتظار لنتائج الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٢ من أجل إنجاز هذا التقرير.

١٢ - ويستند التقرير (A/57/332) إلى الفكرة القائلة بأن مساهمة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الإتيان بعلام أكثر سلاما ورخاء تقتضي زيادة المساهمات المقدمة للموارد العادية على نحو كبير. ومن الملاحظ أن آلية إعلان التبرعات لم تتمكن، منذ إنشائها في عام ١٩٧٧، من بلوغ جميع أهدافها، فهي لم تنجح في حشد الدعم السياسي للمانحين الرئيسيين. وعلى الرغم من أن الوقت لم يحن بعد لاستخلاص النتائج ذات الصلة بمدى فعالية الأطر التمويلية المتعددة لاسنوات، فإن ثمة مانحين عديدين قد أبدوا بعض الاهتمام بهذه الطرائق. والتقرير يناقش وسائل جديدة لتعبئة الموارد الضرورية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهو يقترح ترتيب مناسبات منتظمة من شأنها أن تيسر من تعبئة الموارد، وخاصة العادية منها، فالهدف المنشود يتمثل في زيادة شتى مصادر التمويل لدى الأمم المتحدة. وعند تحديد الخيارات، يجب على الوفود أن تحرص على أن تكون الطريقة أو الطرائق المختارة متضمنة للمصالح السياسية ومراعية لاحتياجات كافة هيئات الأمم المتحدة.

١٣ - **السيد كاربيوجوفيا** (فنزويلا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن السياق العالمي الذي تعمل الأمم المتحدة في إطاره قد تغير منذ ١٠ سنوات من جراء العولمة، وهي ظاهرة تفتح آفاقا جديدة وإن كانت تأتي بصعوبات لم تظهر من قبل بالنسبة للبلدان النامية. والفجوة القائمة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية قد ازدادت اتساعا، وذلك بسبب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وهبوط أو ركود التعاون المتعدد الأطراف. ولقد ظهر توافق آراء عالمي بشأن وضع أهداف إنمائية ذات أرقام ومواعيد محددة. والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي يمثل تقدما هاما في هذا السبيل، قد أبرز رغبة المجتمع الدولي في التصدي للصعوبات الخاصة بتمويل التنمية، ولكن الاقتراحات التي قدمت فيه لم

تبلغ مستوى احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

١٤ - والمهمة الملقاة على عاتق هيئات الأمم المتحدة قد أصبحت، بدورها، أكثر صعوبة، حيث يتعين عليها اليوم أن تتفاعل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وأن تشجع تنمية البلدان من خلال مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومجموعة الـ ٧٧ والصين ترى دائما أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من صميم مهام الأمم المتحدة على الصعيد الإنمائي، ومن ثم، فإنها تبدي باستمرار اهتماما كبيرا بتخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها. وفي تقدير المجموعة أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تشجع من تماسك وتنسيق هذه الأنشطة، فضلا عن تهيئة استجابات تتسم بالتكيف مع الأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة. والحكومات تضطلع بمسؤولية تنسيق المساعدة الخارجية والأنشطة الإنمائية، وبالتالي، فإنه ينبغي كفالة مشاركتها في جميع المراحل - من مرحلة التخطيط حتى مرحلة التقييم - بهدف تمكينها من مراقبة البرامج والمشاريع.

١٥ - وينبغي أن يظل القضاء على الفقر بمثابة دعامة من دعائم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. والسياسات المتكيفة والقدرات المؤسسية المتزايدة ومساعدات المجتمع الدولي الكافية يمكن لها أن تسهم، على نحو سريع وملموس، في القضاء على الفقر. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور خاص في هذا الصدد، ولا سيما في مجال تعزيز القدرات. ومن سوء الحظ أن الاتجاهات القائمة حاليا لا تتمشى مع هذا المنحى. فانخفاض المساعدة المتعددة الأطراف والافتقار إلى الموارد الوطنية يعرضان قضية القضاء على الفقر للمخاطر. ومن الواجب أن يُضطلع بالعمل على كافة المستويات. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي حشد مساعدة مالية وتقنية كافية، إلى جانب وضع نظام لتوفير تمويل دولي مستقل. ومما يساعد البلدان النامية على تعبئة الموارد اللازمة من أجل القضاء على الفقر، الوصول إلى الأسواق، وتذليل العقبات التي تحول دون التبادلات على يد البلدان المتقدمة النمو، وتخفيف وطأة الديون، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. والقيام بتهيئة بيئة مواتية من شأنه أن يساعد البلدان النامية، في نهاية المطاف، في تحقيق معدلات نمو مطردة، مما يمكنها من حشد الموارد الداخلية بهدف مكافحة الفقر.

١٦ - وفعالية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تتطلب تمويلا مضمونا ومستمرا وقابلا للتنبؤ. ومن الضروري، إذن، أن تقوم صناديق وبرامج الأمم المتحدة بزيادة تعاونها مع مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإقليمية بهدف تنمية تكاملها وتشجيع توزيع الأعباء. وفعالية هذه الأنشطة تتوقف أيضا على تقييمها ومتابعتها، وينبغي تعزيز مشاركة السلطات الوطنية بالبلدان المعنية في مرحلتي التقييم والمتابعة هاتين.

١٧ - والمنظومة قد زادت من أعمالها الإنسانية، ولا سيما فيما يتصل بالكوارث وحالات الأزمات. ومن الواجب على صناديق وبرامج الأمم المتحدة أ، تقوم، في هذا الصدد، بتزويد البلدان المستفيدة بمساعدة تقنية متكيفة. وعلى السلطات الوطنية أن تضطلع، من جانبها، بدور حاسم في مجال تعزيز التنسيق وفي جميع النواحي المتصلة بالإنعاش.

١٨ - والتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يشكل عاملا هاما فيما يتصل بالسعي لإيجاد حلول للمشاكل الراهنة. ومن دواعي التشجيع، بالتالي، ما يلاحظ من زيادة التبادلات بين البلدان النامية. والتجارة الأقاليمية قد ارتفعت، في الواقع، بكافة المناطق النامية، مما يرجع، بصفة خاصة، إلى إدخال تعديلات على الاتفاقات الإقليمية. وهذا التكامل الإقليمي المطرد قد أسهم بدوره في زيادة الاستثمارات المباشرة بالبلدان النامية.

١٩ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين، التي ما فتئت دائما ترى أنه ينبغي تناول مشاكل التنمية في إطار منظور يتضمن احترام المساواة بين الجنسين، ترحب بما تلاحظه من إدماج هذا النهج في الأنظمة ذات الصلة وفي صيغ المشاريع والبرامج. وهي تؤكد من جديد اهتمامها بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تعد في نظرها بمثابة أساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

٢٠ - **السيدة سيزيبانسكي** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان الأخرى المنتسبة إليه، وهي تركيا وقبرص ومالطة، تؤيد هذا البيان.

٢١ - ولا تزال هناك أولوية لمسألة ضمان تمويل مطرد وقابل للتنبؤ فيما يتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يعتمد على النتائج المحددة للأعمال الميدانية المضطلع بها على يد هيئات الأمم المتحدة. ومن الواجب، إذن، أن تواصل الجهود الرامية إلى زيادة التعاون، التي شدد الأمين العام بحق على أهميتها في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات'' (A/57/337).

٢٢ - والاتحاد الأوروبي يوافق على النتائج التي خلص إليه تقرير الأمين العام بشأن آليات إعلان التبرعات لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بمنظومة الأمم المتحدة (A/57/332).

٢٣ - ومن رأي الا تحاد الأوروبي أن هذه المؤتمرات لم تعد تفي بالمهام التي أعزيت إليها، وهي زيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومضمون وقابل للتنبؤ. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤتمرات تقوم، مع إدخال الأطر التمويلية المتعددة السنوات التي تشكل نطاقا يتعرض لتنقيح دائم، بأداء مهمة مكررة، ولقد فقدت ما يبرر وجودها، وخاصة وأنها تفرق بين حشد الموارد والنتائج الميدانية، وهذا غير مقبول. ويعتقد الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف، شأنه شأن الأمين العام، أن أثر المحاكاة المنتظر لا يفضي فيما يبدو إلا إلى نتائج عملية بالغة المحدودية. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي سيمتنع مرة أخرى، في هذا العام، عن المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة الإنمائية.

٢٤ - ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن المسألة لا تتمثل في اختيار المكان المناسب لإعلان التبرعات، بل أنها تتمثل في توجيه هيئات المنظومة نحو اكتساب مزيد من الفعالية المطردة فيما تضطلع به من أنشطة ميدانية، حيث أن هذه الفعالية هي التي تؤثر فيما يقرره المانحون. والاتحاد يؤيد الأطر التمويلية المتعددة السنوات، فهو ينظر إليها بوصفها أدوات متكيفة لإجراء مناقشات موضوعية بشأن الروابط القائمة بين تمويل الأنشطة التنفيذية والنتائج الميدانية. ولقد استجاب المانحون على نحو موات لإدخال هذه الأطر التمويلية المتعددة السنوات التي قد توائم تمويل الأنشطة وتبسيط إجراءات الصناديق والبرامج والهيئات. والاتحاد يشجع، بالتالي، الهيئات التي لم تعمل بعد وفق هذه الأطر التمويلية على أن تقوم بذلك، فهذه الأدوات ينبغي أن تكون في المستقبل عنصرا هاما في المناقشات المتعلقة بحشد الموارد.

٢٥ - والاتحاد الأوروبي لا يزال مصمما على مساندة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، ولا سيما من خلال توفير مساعدات مالية، ولكن تمويل الأنشطة التفنيذية لا يجوز النظر إليه باعتباره خارجا عن نطاق النتائج المحددة المحرزة على الصعيد الميداني، ومن ثم، فإنه يتعين تعزيز اللجوء إلى الأطر التمويلية المتعددة السنوات بمنظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - **السيدة البرغ** (النرويج): قالت إنها ترى أن الأنشطة التنفيذية وسائل ضرورية لمكافحة الفقر على الصعيد العالمي. وهذا الاقتناع هو الذي حدا بالنرويج أن تخصص جزءا كبيرا من مساعدتها للتنمية بالأمم المتحدة، وأن تروج لوجود فرع تنفيذي يتسم بالقوة والفعالية وسلامة التمويل. وكافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية، حتى الأمم المتحدة نفسها، عليها أن تعيد النظر في أنشطتها بهدف المساهمة، على أبكر نطاق ممكن، في إعمال الأهداف الإنمائية للألفية. ومن رأي النرويج، إذن، أن تقرير الأمين العام في هذا الشأن (A/57/387) يمثل مساهمة مفيدة.

٢٧ - والأمين العام يشدد، في تقريره، على أنه يجب القيام، على نحو أكثر وثاقة، بتنسيق جهود الأمم المتحدة، بهدف الاتيان بنتائج أرفع شأنا. والتنسيق في المقر وفي الميدان يشكل، في الواقع، أساس فعالية الأمم المتحدة. والأمين العام يقترح، بصفة خاصة، أن تقوم وكالات المنظومة التي تعمل في بلد واحد بوضع برامج مشتركة وأن تتقاسم الموارد على صعيد البلد.

٢٨ - والنرويج تؤيد تماما مقترحات الأمين العام. وهي مستعدة للمساهمة بما يتجاوز حصتها العادية، كما أن تعد فضلا عن ذلك، ومنذ سنوات عديدة، من أكبر البلدان المساهمة في غالبية صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وهي مقتنعة بأن النهوض بعمل جماعي يؤدي إلى نتائج أفضل تأثيرا، ومن ثم، فإنها ترى أنه يجب على جميع الدول التي تستطيع المساهمة أن تقوم بذلك، وفق طاقتها، مما ليس عليه الحال اليوم. وهي تطلب على الفور إلى جميع الشركاء اللذين يستطيعون أن يزيدوا مساهمتهم أن يضطلعوا بذلك.

٢٩ - والوفد النرويجي يرى أن الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما ما في مجال تعريف دورها على صعيد التعاون الدولي من أجل التنمية. والاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تبرز تحديات جديدة كبيرة. وينبغي بالفعل كفالة متابعة وتنفيذ هذا الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات. ومن الجدير بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية أن تستند إلى استراتيجيات الحد من الفقر ذات الطابع الوطني. وقضية حقوق الإنسان ينبغي لها بكل تأكيد أن تكون جزءا لا يتجزأ من الأعمال المضطلع بها على الصعيدين العالمي والوطني فيما يتصل بمكافحة الفقر ومنع الصراعات. ولقد تبين من التجربة، بالإضافة إلى ذلك، أن الأنشطة التنفيذية يتحتم عليها في المستقبل أن تحسن من تنسيق المساعدة الإنسانية والتعاون من أجل التنمية على المدى الطويل.

٣٠ - ومن رأي النرويج أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بوسعه أن يضطلع بدور استراتيجي في ميدان تشجيع المساواة بين الجنسين، وذلك في سياق التنمية الدولية. وهي تؤيد التوصية الداعية إلى تشجيع تهيئة تعاون وثيق بين الصندوق والبرنامج الإنمائي فيما يتصل بالعمل الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - والوفد النرويجي يعتقد أن التقرير المتعلق بتدابير تشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/57/155) في غاية الأهمية. وينبغي الاضطلاع بدراسة متأتية للتدابير المحددة الواردة في هذا التقرير، والنظر إليها بوصفها خطوة إلى الأمام في مجال إعادة تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٢ - وترى النرويج أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل تشكل مرحلة رئيسية فيما يخص الأعمال المضطلع بها لصالح حقوق الطفل. وإذا كان من رأي النرويج أن الوثيقة الختامية للمؤتمر - عالم لصالح الطفل - كان ينبغي لها أن تتضمن اتجاها أكثر وضوحا نحو الحقوق وأن تسلط

مزيدا من الضوء على مسألة الصحة الإنجابية للشباب، فإن هذه الوثيقة قد وفرت مع هذا برنامجا شاملا وتطلعيا، كما أنها تعتبر أكثر اتجاها نحو الحقوق من الوثيقة الختامية لعام ١٩٩٠. ويتمثل الأمر الآن في وجوب متابعة هذه الوثيقة، بناء على إرادة سياسية جديدة، إلى جانب تعبئة الموارد، وطنية كانت أم دولية. والعنصر الأساسي في هذه المتابعة يتضمن مشاركة الحكومات والمجتمع المدني في البلدان المعنية، حيث تتألف الخطوة الأولى من تقديم وثيقة ختامية لجميع الجهات الفاعلة ذات الشأن، والقيام، عند الاقتضاء، بوضع خطط إقليمية تكفل تطبيقها أو تعزيز تلك الخطط.

٣٣ - **السيد حسن** (باكستان): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تضطلع بدور رئيسي في تشجيع أهداف الأمم المتحدة. وهذه الأنشطة التنفيذية هي التي تجعل المنظمة على صلة بسكان العالم، ولا سيما مَنْ يسكنون منهم القرى المعزولة. وهي تسهم بالتالي مساهمة كبيرة في تنمية وتعزيز قدرات البلدان النامية، كما أنها تشكل عنصرا حافزا للشراكة الجديدة المتعلقة بالتنمية، مما سبق أن تقرر في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٣٤ - وعلى أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية أن تتغلب على صعوبات تتضمن، قبل كل شيء، الافتقار إلى الموارد، الذي يعرض فعاليتها للمخاطر. والموارد الأساسية للأنشطة الإنمائية لا تزال دون الاحتياجات القائمة إلى حد كبير، كما أن النفقات المكرسة في هذا الإطار تتسم بالركود، مما يقلل بالضرورة، وإلى مدى بعيد، من هذه الأنشطة الإنمائية. وعلاوة على هذا، فإن المانحين يتجهون إلى إعلان التبرعات بشأن الصناديق الاستئمانية، وذلك على حساب الموارد المخصصة للأنشطة الرئيسية، مما يضطر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعديل أولوياتها وفقا لمتطلبات المانحين.

٣٥ - ومن خلال تحديد أغراض تحظى بالأولوية، يلاحظ أن المانحين يضفون على التنمية جانبا معياريا خطيرا. والأهداف الإنمائية لبرنامج من برامج المساعدة، التي تخضع لإدارة المانحين لا لإدارة المستفيدين، قد تتعرض في الواقع للتشوه، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فمثل هذا البرنامج قد يؤدي إلى تبديد كبير للموارد. ومن الضرورات الملحة، بالتالي، أن تخصص للأنشطة التنفيذية أموال كافية على نحو مضمون وقابل للتنبؤ، بهدف تعزيز دورها إلى أمثل حد في منظومة الأمم المتحدة بوصفها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والقضاء على الفقر.

٣٦ - والوفد الباكستاني يشعر بالدهشة لما يلاحظه مما يجري اليوم من إثارة الشكوك حول مدى فعالية مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة التنفيذية، فهذا المؤتمر يشكل منذ أكثر من ٢٠ عاما الآلية الرئيسية التي تتيح حشد الموارد للأنشطة التنفيذية. ولا ريب أنه توجد دائما وسائل لتحسين الأمور، ولكن باكستان ترى أنه لا يجوز التقليل من شأن مزايا هذه الآلية، التي تمثل، لا مجرد وسيلة لجمع الأموال، بل أنها تشكل محفلا تقوم فيه الحكومات بإعادة تأكيد رغبتها السياسية في مؤازرة التنمية. وهي مقتنعة بأنه لا توجد أية استراتيجية للتمويل يمكنها أن تكفل توفير الأموال على نحو كاف بدون وجود رغبة سياسية من قبل الدول الأعضاء في دعم الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٣٧ - ومنذ أربع سنوات، شُرِع في الأطر التمويلية المتعددة السنوات بهدف كفالة تمويل الأنشطة التنفيذية على نحو مضمون ومستمر وقابل للتنبؤ. وكان من المتوخى لهذه الأطر، علاوة على ذلك، أن تشجع المانحين على زيادة تبرعاتهم بشكل تدريجي، وهذا لم يحدث بكل أسف، ومما يرجع لأسباب عديدة. وتتمثل المشكلة القائمة في هذه الحالة في أن الأمم المتحدة تواجه حلقة مفرغة: فهبوط التمويلات

يؤدي إلى فقدان الفعالية، وهذا يفضي بدوره إلى تبرير الإمساك عن تقديم ما أعلن من تبرعات. ومن رأي باكستان، بالتالي، أنه لا يوجد ما يدع إلى إيجاد صلة بين انخفاض الموارد ومدى فعالية آليات التمويل.

٣٨ - وفيما يتعلق بآليات إعلان التبرعات، يلاحظ أن باكستان تؤيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع هذا، فإنها ترى أنه يجب على اللجنة أن تركز مناقشاتها على القضية الأساسية، وهي كيفية زيادة الموارد العادية للأنشطة التنفيذية. ووفد باكستان يتطلع باهتمام للمناقشة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي مناقشة مكرسة للأنشطة التنفيذية، وسوف تتناول هذه القضية. وهو يأمل، علاوة على ذلك، في أن يشارك كافة المانحين على نحو إيجابي في مؤتمر الأمم المتحدة السنوي القادم لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.

٣٩ - **السيد زاغريكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من العوامل الهامة في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ونتائج الأنشطة التنفيذية وكفالة طابع عالمي ومحايد وغير مشروط لها تعتمد على توفر موارد أساسية مناسبة، وثمة أهمية كبرى لزيادة فعالية تعبئة هذه الموارد. ومع هذا، فإنه لا بد وأن يلاحظ أن المؤتمرات السنوية لإعلان التبرعات قد فقدت جزءا كبيرا من فعاليتها، وأنها لم تعد تفي بمهمتها. وهذا الاستنتاج يرجع إلى الوقائع والملاحظات المقنعة الواردة في تقرير الأمين العام. والوفد الروسي يرى أن التوصيات المذكورة في هذه الوثيقة بشأن آليات إعلان التبرعات لها ما يبررها، كما أنها جديرة بدراسة متأنية. ويلاحظ أيضا، في نفس الوقت، أن البرامج والصناديق التنفيذية قد قامت بعمل مجد لتعبئة الموارد، حيث عمدت بصفة خاصة إلى الأخذ بإدارة تستند إلى الأهداف، وطبقت خططا تمويلية متعددة السنوات، ونظمت أنشطة لها لإعلان التبرعات. ولقد ترتبت على هذا زيادة في التبرعات المقدمة، وخاصة لميزانية البرنامج الإنمائي. والوفد الروسي على ثقة من استمرارية هذا الاتجاه الذي من شأنه أن يفضي في النهاية إلى تحسين التمويل العام للأنشطة التنفيذية. ومن الواجب أن تُتابع الأعمال الرامية إلى تحسين آليات التمويل على المدى الطويل، وذلك من خلال السعي لإيجاد صيغة مُثلى لأنشطة إعلان التبرعات.

٤٠ - والاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وتوصيات الأمين العام بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب تنحو هذا المنحى. وفيما يتعلق بالتوصيات التي تتناول إقامة شراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي ببلدان الجنوب، وكذلك مع المصارف الإقليمية الإنمائية والمانحين والمؤسسات ببلدان الشمال، يلاحظ أن الاتحاد الروسي يرى أن ثمة ما يبشر بالخير، إلى حد كبير، من خطط التعاون الثلاثي المبرمة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع مشاركة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤١ - **السيد شودهري** (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش تولي أهمية كبيرة لدور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتصل بتطوير أحوال المرأة في البلدان النامية. ومذكرة الأمين العام بشأن أنشطة الصندوق (A/57/125) تعرض، في جملة أمور، الحالة المالية للصندوق الذي تعلق بنغلاديش عليه أهمية كبيرة من منطلق رغبتها القوية في تمكينه من بلوغ أهدافه. وثمة ترحيب بما يُلاحظ من زيادة الموارد الأساسية للصندوق ومن قيام سبعة من المانحين بتعزيز تبرعاتهم، ومع هذا، فإن هذه الزيادة لا تزال متواضعة بالنسبة للأهداف المنشودة.

٤٢ - وبشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تثني بنغلاديش على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب إزاء ما قدمته من تقرير عن تدابير تشجيع وتيسير

التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/57/155)، الذي يتتبع تطور هذا التعاون خلال العقد الماضي. وبنغلاديش توافق بصورة عامة على النتائج الواردة في التقرير، وهي ترى أن ثمة أهمية في الواقع لبعض الملاحظات المتصلة بالأسباب التي تحول دون توسع التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي، مثل الافتقار إلى هياكل الإحاطة والمتابعة داخل المنظومة والتجاء وكالات الأمم المتحدة إلى الأخذ باستراتيجيات على أساس مخصص.

٤٣ - ومن رأي بنغلاديش أ، التنفيذ العاجل للتوصيات الواردة في هذا التقرير من شأنه أن يفيد بصفة خاصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهي ترى، بالإضافة إلى ذلك، أنه كان ينبغي للتقرير أن يتناول على نحو أكثر تعمقا الجانب الاجتماعي للقضية، فهذا جانب قد حظي بالأهمية لدى المشاركين في مؤتمر قمة بلدان الجنوب (٢٠٠٠) والدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٢٠٠١). والبلدان النامية قد لجأت، في القطاع الاجتماعي، إلى بعض من الوسائل والآليات الابتكارية. وبوسع بنغلاديش أن تفتخر بصفة خاصة باستخدام التمويل المحلي في أغراض مكافحة الفقر وتمكين المرأة.

٤٤ - وإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تحظ بعد بتقييم كامل. والتصدي للقضايا الاجتماعية في إطار هذا التعاون سيأتي بما يتجاوز التوقعات، كما أن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال سوف يحسن من معيشة ملايين الفقراء. ومن الضروري بالتالي لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد من تركيز تدخلاتها على الجانب الاجتماعي من التعاون.

٤٥ - وبشأن آليات تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، يلاحظ للأسف أن مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات قد فقد ما كان يحظى به من تأييد ومن مشاركة نشطة من قبل معظم المانحين الرئيسيين، وإن كان من المؤكد أن غالبية البلدان النامية مستمرة في إعلان تبرعاتها بهذا المؤتمر. وتلاحظ بنغلاديش أن الصناديق والبرامج تلجأ تدريجيا للأطر التمويلية المتعددة السنوات، وهي تعلن استعدادها لدراسة آليات أخرى قد تحل محل المؤتمر. ومن الجدير بالذكر، مع هذا، أن ثمة بُعدا سياسيا لمؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.

٤٦ - **السيد ريدي** (الهند): قال إنه يود أن يشرك سائر الدول الأعضاء فيما تفكر فيه الهند بشأن النظام المعمول به حاليا في ميدان التعاون من أجل التنمية، وهو النهج القائم على أساس الحقوق. وكثيرا ما يُشار إلى الهند باعتبارها من البلدان التي وضعت هذا النهج الإنمائي، ومن المفارقات بالتالي أن تضطر الهند إلى مناقشة حدود ومآخذ ما قد أصبح نهجا تقليديا.

٤٧ - وبالنسبة للهند، يعتبر النهج القائم على أساس الحقوق لدى تناول السياسة العامة من الحتميات الأخلاقية دون شك. وأهداف العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومبادئ التساوي في المراكز والفرص واردة في ديباجة الدستور الهندي. وقوانين البلد تحاول ترجمة هذه الالتزامات على صعيد الواقع، ومن ثم، فقد طُبقت إجراءات إيجابية لصالح المرأة والفقراء والفئات الأكثر ضعفا. والهند تسعى كذلك إلى إدخال مبدأ المساواة في القرارات التي تتصل بعملية التنمية وتقاسم الثمار الإنمائية، من خلال أعمال المجتمعات المحلية وعزو السلطات للقرى والبلديات. والسياسات الاقتصادية تتسم بالاتجاه، لا نحو هدف النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا نحو المساواة والتنمية المستدامة والوفاء بالاحتياجات الأساسية. والعناصر الأساسية لهذا النموذج كانت قد وُضعت في عام ١٩٥٠ لدى اعتماد الدستور. ولقد شُكلت هذه العناصر، إلى حد كبير، في إطار

التجربة الاستعمارية في مجال التنمية الاقتصادية. ولقد وقع الاختيار في ذلك الوقت على تنحية المساواة الإلزامية، التي تُعد مناقضة للحريات المدنية والسياسية، مما تجري التضحية به لإشباع الاحتياجات المادية. وبالنسبة للهند، لا تزال حماية وتشجيع الحقوق الأساسية وتحرير السكان من الواجبات المقدسة، على النقيض من ذلك.

٤٨ - والنتائج المحققة في ميدان القضاء على الفقر تبعث على الإعجاب، بالرغم من ضخامة التحديات القائمة. وتجربة التنمية توضح أن أطر المعايير والشرائع، التي ترمي إلى تحرير السكان، لا تفضي في الواقع إلى القضاء على الفقر. فالفقر يرتبط، على نحو لا ينفصم، بالموارد الموفرة ويغير ذلك من عوامل تاريخية وجغرافية، في حقيقة الأمر. ومن الضروري بالتالي، بهدف القضاء على الفقر بالفعل، أن يُضطلع بتهيئة القدرات وتنمية الموارد البشرية من أجل السماح للفقراء بحيازة رأس مال بشري ومادي ومالي.

٤٩ - وفي سياق التطبيق على التعاون من أجل التنمية، يلاحظ أن هذا النموذج يسعى إلى تضمين السياسات العامة نهجا يستند إلى الحقوق مع كفالة تحرير السكان من خلال المشاركة في أنشطة برامج المانحين. ومن الواضح أن ثمة استحسانا كبيرا لهذا النموذج لدى اختيار السياسات، وإن كان لا بد لهذا أن يتم من الداخل، حيث لا يمكن الخلاص بصفة دائمة من القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلا إذا تأتى هذا الأمر من قلب المجتمع مع انسجامه مع الثقافات والقيم المحلية. والنموذج القائم على الحقوق، فيما يتصل بالتعاون من أجل التنمية، يسعى إلى تهيئة تحرير السكان ببذل ضغوط خارجية، وهو يستند إلى ذلك المبدأ غير المحقق الذي يتضمن أن استئصال الفقر يترتب على مجرد ممارسة السلطة بأسلوب سليم وتحرير المواطن العادي على الصعيد السياسي. وهذه وجهة نظر أبوية إلى حد ما وتقوم على افتراض أن رشاد الحكم هو الحلقة المفقودة الوحيدة بين الاتجاهات الوطنية، التي ترمي إلى تقليل الفقر، والتقليل الفعلي لهذا الفقر. وهذا النهج يصور التفوق المعنوي المزعوم للمانحين وهو ينبثق مما تتسم به آراؤه من سمو بشأن إفادة بلدان الجنوب على أفضل وجه ممكن. وهو نهج قد يؤصف بأنه لا يخلو من إهانة، حيث أنه كثيرا ما يستند إلى أن المنتخبين ببلدان الجنوب من الفاسدين والمستهترين وقليلي الكفاءات.

٥٠ - وافتراضات العمل جديرة بالتحدي. وفي حالة وجود عضو منتخب بالبرلمان الهندي منذ ٣٣ عاما، مع وصوله لفترة ولايته الخامسة وتمثيله لما يبلغ ١,٢ مليون من الناخبين الهنود، فإن هذا العضو يتساءل عما إذا كان يمكن لآراء بهذه البساطة والسذاجة بشأن مصالح الهند أن تتسرب إلى أذهان مواطنيها.

٥١ - والنهج القائم على الحقوق يفرض أيضا مشكلة عملية بالنسبة للتعاون من أجل التنمية. ومن الملاحظ، في حالات كثيرة، أن هذا النهج يحاول قصر هذا التعاون على المشورة والدعوة والرصد. وبدلا من الوفاء بالاحتياجات الإنسانية وتنمية الموارد البشرية وتهيئة القدرات اللازمة، فإن هذا النهج يلتزم بـ ''تسجيل المطالبات''. والانتقال من المساعدة التقنية وإعداد الكفاءات إلى نهج يستند إلى حقوق الإنسان يعني الأخذ بحل ميسر. وهذا لا يكفل للقيام بالفعل بتشجيع ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٢ - والهند تعلق دائما أهمية كبرى على الأبعاد الأخلاقية للسياسة. وهذا ينطبق أيضا على التعاون من أجل التنمية. وثمة أهمية، من الناحية الأخلاقية، لإضفاء أكبر قدر من الوضوح على مسألة من هو الذي يبت بشأن الطريق الذي ينبغي للمجتمع أن يسلكه، ومن يقوم بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ذا الذي يقرر الاستراتيجيات الواجبة التنفيذ بهدف بلوغ هذه الغايات،

ومن يتولى التحكيم في أمور توزيع أعباء وثمار التنمية. وهل يلزم الاضطلاع بذلك على يد الوكالة المانحة الخارجية، أم الحكومة المنتخبة وهي حكومة تمثيلية تضطلع بالمسؤولية السياسية.

٥٣ - والهند ملتزمة بالدفاع عن حقوق الإنسان. وهذا غير متأت على الإطلاق بتشجيع من إحدى الوكالات المانحة. ومن الحري بالتعاون من أجل التنمية أن يسعى بالضرورة إلى تحسين رأس المال البشري والمادي والمالي للفقراء. ومن شأن هذا أن يكون بمثابة مساهمة بالغة الأهمية في الوفاء بحقوق الإنسان لديهم.

٥٤ - والقراءة المتأتية لتقرير الأمين العام بشأن مؤتمرات إعلان التبرعات (A/57/332) لا تبعث على الإقناع بما ورد به من حجج. وثمة تشاور في هذا الشأن مع سائر أعضاء مجموعة الـ ٧٧. وليس من الجائز لمؤتمرات إعلان التبرعات هذه أن تكون وسيلة لممارسة الضغوط. ومن الجدير بها، على النقيض من ذلك، أن تكون أداة بارزة لإعادة تأكيد الالتزام بحقوق الإنسان والقضاء على الفقر. ومن المعروف بالطبع أنه، بالنسبة لجهات مانحة كثيرة، تعتبر المساعدة الإنمائية من خلال أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية مجرد نسبة ضئيلة من الأعمال التي تضطلع بها هذه الجهات لصالح القضاء على الفقر. وهذا لا يقلل بأي حال من جدوى مؤتمرات إعلان التبرعات، فهي تساعد البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة في زيادة تفهم آراء مجتمع المانحين بشأن الاتجاه العام لصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٥٥ - **السيدة بالاغير** (كوبا): قالت إن العولمة التحررية الجديدة تفاقم من التباينات والفوارق بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. والتعاون فيما بين البلدان النامية، وخاصة على الصعيد التقني، ضروري لمساعدة بلدان الجنوب في مواجهة الحقائق العالمية الجديدة وتحقيق التنمية المستدامة.

ومع هذا، وبالرغم من الخبرات والمعارف التي لدى عدد كبير من بلدان الجنوب، فإن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يمكن له أن يكون بديلا كاملا للتعاون بين الجنوب والشمال.

٥٦ - وفي ضوء عدم كفاية الموارد المتاحة لدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لم يكن من المستطاع تنفيذ مشاريع عديدة، كما أكد مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي انعقد بهافانا في عام ٢٠٠٠. ومع هذا، وعلى الرغم من الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها كوبا منذ ٤٠ عاما، فإنها تتعاون مع عشرات البلدان بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة في قطاعات الصحة والزراعة والتعليم. ولقد وضعت كوبا برنامجا صحيا للمساعدة من أجل بلدان أمريكا الوسطى التي تأثرت بإعصار ''ميتش''، كما أنها أنشأت مدرسة أمريكا اللاتينية للعلوم الطبية، وهي مدرسة تضم الآلاف من الطلبة الشبان بأمريكا اللاتينية.

٥٧ - وفي إطار البند المعنون ''الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية''، وجهت كوبا رسالة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد مارك براون، في الوثيقة A/C.2/57/3، حيث أبلغته باعتراضاتها على المعلومات الواردة في التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، وكذلك على الطريقة المستخدمة في صوغ هذا التقرير. وعلى الرغم مما قيل من اكتساب التقرير لطابع مستقل، فإن البرنامج الإنمائي هو الذي قام في الواقع بترويجه وإصداره وتمويله ونشره. وقد يتوقع، بالتالي، أن يكون هذا التقرير مستند إلى معلومات موثوقة وموضوعية ومحايدة. ومع هذا، وفيما يخص كوبا، يلاحظ أن التقرير السابق لم يتضمن معلومات ما عن قضية بالغة الأهمية، وهي قضية العلم والتكنولوجيا، التي تحقق فيها تقدم كبير، بل أنه لم يتناول سوى معلومات عن مؤشرات الفقر. والموضوع الرئيسي لتقرير عام ٢٠٠٢ يتصل بالديمقراطية، وهذا مجال يتعرض لقدر كبير من الجدل بالنسبة

لتقرير من هذا القبيل، فليس ثمة تعريف دقيق أو نموذج فريد يحظى بالقبول لدى المجتمع الدولي في مشموله، في هذا الشأن، كما لا يوجد إلا عدد ضئيل جدا من مؤشرات القياس في هذا الصدد.

٥٨ - وهذا التقرير يفتقر إلى الجدية وإلى الدقة العلمية والسياسية. وهو، في الواقع، تقرير انتقائي وتمييزي ومنحاز. وقد كان من الجدير بالمراجع الواردة أن تكون شاملة وموثوقة ومصدوقة ومحايدة، كما كان من الأفضل لها أن تكون صادرة عن منظومة الأمم المتحدة. وكيف يمكن للبنك الدولي أن يقدم معلومات جديرة بالثقة عن كوبا، وهي ليست من الدول الأعضاء في هذه المؤسسة. وكيف يمكن لتقرير يتعلق بالتنمية البشرية أن يتضمن معلومات مقدمة من ''بيت الحرية''، الذي يزعم أنه منظمة غير حكومية، وذلك في حين أن هيكله وتمويله وأسلوب تشغيله تشير إلى أنه وكالة تابعة للحكومة الأمريكية وخدماتها الخاصة، وأنه يستهدف بث دعاية مناهضة لكوبا وإدخال عملاء في هذه الجزيرة.

٥٩ - والدول الأعضاء، التي تمول أنشطة المكتب المعني بتقرير التنمية البشرية، ينبغي أن يكون لها نفوذ حقيقي على هذا التقرير الذي ينشر كل عام، ولقد حان الوقت لوضع حد للمشاورات غير الرسمية، التي لا تراعي، في الواقع، شواغل هذه الدول. والدول الأعضاء هي التي ينبغي لها أن تحدد الموضوع الرئيسي، وأن تنقح الطريقة المستخدمة في صياغته، وهذا هو السبيل الوحيد لتكوين مصدر معلومات موثوقة وموضوعية.

٦٠ - **السيد شيفي** (سويسرا): رحب بوضع برنامج عمل بشأن تبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات المطبقة في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية وبتنقيح التوصيات المتصلة بالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وقال إنه مقتنع بأن هذه التحسينات من شأنها أن تكون أساسا لحسن تنفيذ أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦١ - وعلى هذا، فإن سويسرا تلاحظ، مع القلق، أن التبرعات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لا تتوقف على مجرد نجاح وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن التنمية في إطار الإتيان بنتائج محددة، ولكنها تتوقف أيضا على عوامل عديدة خارجة عن نطاق تلك الوكالات وبعيدة عن مدى تأثيرها المباشر. وفي الوقت الذي تنجح فيه المؤسسة الإنمائية الدولية دائما في تعبئة موارد إضافية كبيرة، يلاحظ أن منظومة الأمم المتحدة لم تستفد، في مشمولها، إلا بزيادات في غاية التواضع. وسويسرا تؤيد وجود نظام إنمائي متعدد الأطراف، مع تزويده بهيكل متوازن كثير الأقطاب، حيث يمكن لكل عنصر أن يضطلع بدوره على نحو كامل. ومن أجل هذا، يتعين على كل أجزاء المنظومة أن تحصل على تمويلات كافية.

٦٢ - ومن رأي سويسرا أن الآلية الحالية لإعلان التبرعات بعيدة عن الفعالية والملاءمة. وهي تؤيد الآليات الجديدة التي تراعي النواحي الإيجابية للآلية الراهنة. ومن الممكن أن تُعقد سلسلة من جلسات إعلان التبرعات في سياق الأطر التمويلية المتعددة السنوات، كما هو الحال لدى اليونيسيف، والاجتماعات المشتركة لمجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك في دوراتها الأولى العادية. ومن شأن هذا أن يتيح لجميع الشركاء أن يضطلعوا بتقييم الحالة المالية للأنشطة التنفيذية الأساسية للأمم المتحدة على نحو شامل، وأن يعلنوا تبرعاتهم المستقبلية للوكالات الرئيسية بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وسائر مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية.

٦٣ - وينبغي، علاوة على ذلك، تهيئة مناسبات شبيهة بمناسبات لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي اجتماعات على الصعيد الوزاري تتعلق بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، بما فيها حالتها المالية، وذلك بهدف الإمعان في إبراز وتعزيز الالتزام السياسي بمنظومة الأمم المتحدة في مشمولها، وهيئاتها كل على حدة. ومن الممكن لهذه المناسبات أن تجري بصورة مشتركة مع الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة، في إطار جلسة عامة رفيعة المستوى يتم عقدها لدى افتتاح الجمعية العامة. وفي السنوات المتوسطة، يمكن تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص بند في جدول أعمال مناقشته الموضوعية الرفيعة المستوى من أجل الحالة المالية لمنظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - **السيد الحداد** (اليمن): شدد على ضرورة تكريس مزيد من الموارد لبرامج وصناديق الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، وخاصة ما ورد منها في إعلان الألفية.

٦٥ - وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية أن تركز جهودها الميدانية وفق الأولويات التي تحددها البلدان النامية المعنية، حتى تتسم الأنشطة التنفيذية بطابع عالمي وطوعي، وكيما تتصف بمرونة تكفي للوفاء باحتياجات هذه البلدان.

٦٦ - وتقرير الأمين العام بشأن آليات إعلان التبرعات (A/57/332) يقترح طرائق مختلفة يمكن لها أن تحل محل المؤتمر السنوي الحالي، الذي اجتمع لدى انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة. وقد لوحظ أن هذا الأسلوب بعيد عن الفعالية، وذلك من حيث مشاركة البلدان المانحة وتقييم النتائج واستخدام الأموال.

٦٧ - والمشكلة الرئيسية في هذا الصدد تتصل بعدم كفاية الموارد المكرسة للتنمية وتناقصها. والتقرير يشدد على ضرورة ضمان فعالية الأطر التمويلية المتعددة السنوات، كيما يظل مؤتمر إعلان التبرعات وسيلة لإبلاغ الأعضاء بالالتزامات المالية. ومن شأن إعلان التبرعات أن يتسم بأهمية سياسية، حيث أنه قد يلفت انتباه صانعي القرارات ووسائط الإعلام والجماعات المستفيدة، سواء بالبلدان المانحة أم البلدان المتلقية.

٦٨ - والتقرير المتعلق بتدابير تشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/57/155) يتضمن لمحة عامة عن التقدم المحرز بهدف تحقيق المساواة على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والقرارات المتخذة في اجتماعات كاراكاس ومؤتمر قمة هافانا وتوافق آراء طهران تؤكد ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وذلك في سياق التطورات العالمية الرئيسية. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها من أجل المساهمة في إنشاء مؤسسات أكثر تنافسية على الصعيد الدولي في البلدان النامية، مع تمكن تلك المؤسسات من تقليل الفجوة الرقمية، وتحسين استخدام المعارف التقنية، وحيازة التكنولوجيات الحديثة الخاصة بالمعلومات والاتصالات. وبفضل التعاون، ستصبح البلدان النامية قادرة على تحقيق الهدفين الاستراتيجيين المتمثلين في بلوغ الاكتفاء الذاتي وتحسين الاستفادة من مزايا العولمة.

٦٩ - ومذكرة الأمين العام بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تبرز ما أحرزه الصندوق من تقدم في مجال بناء القدرات، والشراكات، والقيام بمشاريع ابتكارية، والدعوة. ومع هذا، ينبغي أن تُضاعف الجهود من أجل تعزيز الدور الطليعي الذي تقوم به المرأة في المجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بوصولها للمسؤوليات الخاصة بتوجيه شؤون الحكم ودعم السلام والمشاركة في أنشطة التعمير بالبلدان الخارجة من

مرحلة الصراع. وهذه الأهداف تتفق مع مطالب المانحين والأطر التمويلية المتعددة السنوات. ووفد اليمن يؤيد المبادرات المتخذة في هذا السياق.

٧٠ - ولا بد أيضا من تدعيم الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة من أجل مكافحة مرض الإيدز/السيدا، ودراسة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وتشجيعها بصورة عامة. ولهذا الغرض؛ ينبغي أن تُكفل الموارد اللازمة لتمكين الصندوق من الاضطلاع بمهامه.

٧١ - **السيدة نغيفينداكا** (ناميبيا): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وثمة بعض من الملاحظات بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وناميبيا تعلق أهمية كبيرة على المسائل التي تمس بصفة خاصة المرأة وأعمال الصندوق. ومن الجدير بالترحيب، ما أحرز من تقدم، ولا سيما في ميادين تعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة، ووصول المرأة لمواقع المسؤولية من أجل توجيه إدارة الشؤون وتدعيم السلام، إلى جانب تشجيع حقوق المرأة الأساسية والقضاء على العنف القائم على أساس الجنس.

٧٢ - ومن الملاحظ، مع الارتياح، ذلك التقدم الكبير الذي أحرز في مجال تمكين المرأة، سواء على الصعد الوطنية أم الإقليمية، ولا سيما بفضل مشاركة الصندوق في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٣ - وخبرات وتجارب الصندوق قد وفرت مساهمات قيمة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، بما فيها دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مرض الإيدز/السيدا، والمؤتمر العالمي المعني بالعنصرية، ومؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة. وبغية اضطلاع الصندوق بمهمته الواسعة النطاق، ينبغي تزويده بما يكفي من موارد. وناميبيا تشجع الصندوق على المضي في حشد الموارد اللازمة، كما أنها تحث البلدان المانحة على زيادة تمويلاتها.

٧٤ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): تحدثت باسم أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) والدولتين المنتسبتين إليه (بوليفيا وشيلي)، فقالت إن عام ٢٠٠٢ قد شهد من المناسبات ما أكد من جديد أن المجتمع الدولي عليه أن يعلق أهمية تتسم بالأولوية لقضية التنمية بغية تهيئة مستوى معيشة أكثر كرامة للجميع. ومع هذا، فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية يفضي إلى عدم تنفيذ الصكوك المتفق عليها، مما يعرض مصدوقيتها للخطر. والبلدان النامية تواجه تناقضا ما، فقد أحرز تقدم كبير بشأن السياسات والتدابير الضرورية، ولكن لا توجد موارد كافية لتنفيذها.

٧٥ - ومن منطلق الاستجابة للأولويات التي حددتها البلدان نفسها، قامت وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، مع هذا، بالاضطلاع بدور فعال في مجال التنمية. وأنشطة هذه الجهات ينبغي لها أن تتجه، بصفة دائمة وعلى نحو مطرد، إلى الدعم التقني لتعزيز القدرات المؤسسية وإلى تنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد يلاحظ أن الالتجاء، بقدر الإمكان، لخبراء وموارد البلدان من أجل تطبيق الأنشطة التنفيذية، من شأنه أن يتيح زيادة إدماج التعاون الاقتصادي والتقني.

٧٦ - ووفد البرازيل يعرب عن اغتباطه إزاء بداية التغير في الاتجاه الهبوطي للموارد، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإن كان ينبغي مواصلة الجهود اللازمة بهدف زيادة الموارد الأساسية، وذلك من أجل الإبقاء على الطابع العالمي لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، وكفالة حيازة المنظومة لوسيلة مرنة لتشجيع الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية.

٧٧ - ولا بد من تحسين التعاون التقني الدولي لأغراض التنمية، وتشجيع الروابط القائمة بين وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي. والبرازيل تؤيد استخدام الوسائل التحليلية الابتكارية، من قبل التقرير المتعلق بالتنمية البشرية، وهي ترى أنه ينبغي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وخاصة البرنامج الإنمائي، أن تستفيد ما لديها من بيانات الخبرات الكبيرة في مجال التنمية، التي يمكن تحسين نشر الكثير منها بفضل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن شأن النتائج ذات الصلة أن تكون أكثر إقناعا في حالة تزويد هذا التعاون بمدخل من الموارد المالية وبدعم تقني من البلدان المتقدمة النمو وبمساعدة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وكما ورد في التقرير (A/57/155) على نحو مؤكد، يجب أن تُبذل جهود أكثر انتظاما بهدف الاستفادة بصورة كاملة من إمكانات دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ثم، وبالإضافة إلى المبادرات، يجب أن تُنشر ثقافة تتضمن تشجيع الإجراءات المنبثقة عن البلدان ذاتها، وذلك بمساعدة المكاتب المحلية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٧٨ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاسو): قال إنه، بعد مرور عام على الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، قد حان الوقت للعمل، بهدف زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التنمية البشرية والقضاء على الفقرة. والمجتمع الدولي قد قرر أن يعزز من نتائج الأنشطة التنفيذية، وذلك من خلال زيادة الموارد الأساسية وفق الاحتياجات المطردة للبلدان النامية. ومن الضروري أن يُضطلع بحشد متناسق للموارد، وذلك بهدف مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج في تحسين معالجتها للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العولمة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعجيل نموها الاقتصادي وتنميتها، وتقليل حدة الفقر لديها. وهذا يبرر الأخذ بالمفهوم الإنمائي الجديد، الذي أدخلته وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة بمساعدة التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما يعني استخدام وسائل متماسكة ومتكاملة ومتناسبة. ويتمثل الأمر في استعمالها من أجل إدخال مزيد من التماسك في برامج الأمم المتحدة لمساعدة البلدان من أجل تمكين هذه البلدان من تعزيز قدراتها على وضع وبرمجة وتنفيذ وتقييم المشاريع وتحسين استخدام التعاون التقني. وفي بوركينا فاسو، تعد هذه العملية قائمة على المشاركة وديناميةأيضا. والتقييم القطري المشترك قد شجع على تهيئة تفهم عام لمشاكل واحتياجات وأولويات البلدان، كما أتاح زيادة تحديد أهداف واستراتيجيات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية. أما إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فقد ساعد على استخلاص دروس عديدة مما تم مؤخرا من تعاون.

٧٩ - والتنسيق، الذي حظي بإطراء الجميع لمزاياه بل وبضرورته الأساسية، لم يجر توفيره طواعية، فالوزارات التقنية تخشى أن تفقد سلطتها، والمانحون يشعرون بالإحباط إزاء تشتت أنشطتهم لصالح من يقوم بالتنسيق. وتبعثر الموارد الخاصة ببعض المشاريع من جراء الإفراط في الطموح عند تحديد مجال التدخل يشكل أيضا نقطة ضعف في الأنشطة التنفيذية. وعدم كفاية القدرات الوطنية المتعلقة بصياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج تنعكس بصورة سلبية على النتائج. وينبغي سد هذه الثغرات من أجل تعزيز آثار الأنشطة التنفيذية. ويجب أيضا أن تُنشط آليات المتابعة والتقييم، فضلا عن المساهمات في التمويلات. ومن هذا المنطلق، ترحب بوركينا فاسو بتقرير الأمين العام بشأن آليات إعلان التبرعات (A/57/332).

٨٠ - وثمة أهمية كبيرة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، فهي تيسر الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتساعد على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأشد السكان فقرا. وهذا هو السبب في وجوب

قيام الأمم المتحدة بالاحتفاظ بميزاتها في هذا المجال من خلال الاضطلاع بأنشطة تستهدف النتائج.

٨١ - والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل قد أوضحت الطريق المؤدى إلى تهيئة عالم جدير بالأطفال. والأمر يتمثل، بصفة خاصة، في تزويد الأطفال بمعيشة أحسن شأنا وأفضل صحة، وكفالة تعليمهم على نحو رفيع النوعية، وحمايتهم من سوء المعاملة والاستغلال والعنف ومرض الإيدز/السيدا. وليس أمامنا وقت طويل، فهناك ٣٠٠ مليون طفل يعانون من الجوع، كما أن ثمة مليونين من الأطفال يموتون كل عام بسبب أمراض تنتقل عن طريق المياه. وبالتالي، فإنه لا يجوز تضييع الوقت في مناقشات بشأن إجراءات متابعة الدورة الاستثنائية. وكافة هيئات الأمم المتحدة بوسعها أن تبحث مشاكل الأطفال بهدف تقديم ما يناسب من حلول.

٨٢ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية قد اضطُلع به في الدورة السادسة والخمسين، وإن قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ يؤكد من جديد الجوانب الأساسية للنشطة التنفيذية، كما يحدد العناصر الرئيسية الرامية إلى تعديل سياسات الأمم المتحدة في هذا المجال. وثمة ترحيب بالتقدم المحرز أثناء العام الماضي فيما يتصل بتطبيق القرار ٢٠١/٥٦، كما أن من الجدير بالتأييد تلك التدابير التكميلية التي اتُخذت لتنفيذ هذا القرار الهام، والتي كانت موضع توضيح في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٢. ومن الحريّ بالمساندة، بصفة خاصة، الأنشطة المضطلع بها لمعالجة آثار العولمة.

٨٣ - والقيام بإعمال الأحكام الواردة في مختلف فروع هذا القرار سيتيح تعزيز الاتجاهات الإيجابية التي برزت خلال الأعوام الماضية في مجال إصلاح الأنشطة التنفيذية وتعزيز فعاليتها. ومن الملاحظ، منذ سنوات عديدة، أن هناك زيادة في حجم التعاون بين منظومة الأمم المتحدة، باستثناء مجموعة البنك الدولي، وبلدان العالم النامية. ولقد بلغ حجم التعاون هذا رقما قياسيا، وهو ٧,٧ بليون من الدولارات، مما يزيد بنسبة ١٧ في المائة من عام ٢٠٠٠. وارتفعت أيضا المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث وصلت إلى ٢,٦ بليون دولار، مما يفوق مساهمات العام الماضي بنسبة ٩ في المائة. أما المساهمات في الميزانية العادية للبرنامج الإنمائي فقد نمت بنسبة ٣ في المائة، حيث كان مقدارها ٦٥٢ مليون دولار، وهذا يعكس ذلك الاتجاه الهبوطي الذي ما فتئ مُلاحظا منذ ثماني سنوات. وإلى جانب الصعوبات المتصلة بتمويل الميزانية العادية، وعلى الرغم ن ارتفاع مبلغ الموارد المرصودة إلى حد ما، لم يكن هناك إنجاز حقيقي في الخطة. والموارد الخارجة عن الميزانية لا تزال تضطلع بدور رئيسي في الأنشطة التنفيذية. ومن الجدير بهيئات الجهاز التنفيذي للتنمية وشركائه أن تركز جهودها على السعي لحيازة مبلغ كاف من الموارد المالية، والاحتفاظ بطابع عالمي ومحايد وفني لهذه الموارد، مما هو ملتزم به لدى وكالات الأمم المتحدة.

٨٤ - وينبغي تعزيز البرمجة المشتركة بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف، والقيام، من أجل هذا، باستخدام الوسائل الجديدة التي تتمثل في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن شأن هذا أن يأتي بأفضل النتائج في مجال الأنشطة التنفيذية في سياق القرار ٢٠١/٥٦، مما يتضمن مساعدة البلدان النامية. وثمة استخدام لهاتين الوسيلتين الجديدتين من أجل تقييم احتياجات مختلف البلدان وتحسين برمجة أنشطة الأمم المتحدة في هذه البلدان. وهما لن تأتيا بفائدة ما إلا في حالة استنادهما للأولويات الوطنية المحددة بمشاركة الحكومات المعنية.

٨٥ - وفيما يتعلق بإدخال التقييم القطري المشترك وإطار العمل، توجد، مع هذا، بعض الثغرات. وفي الفرع الرابع من

القرار ٢٠١/٥٦، الذي يتناول بصورة محددة التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أوصت الجمعية العامة بتطبيق بعض المبادئ الأساسية لدى صياغة الوثائق ذات الصلة. ومن سوء الحظ أنه يجري إعداد هذه الصكوك على يد بعثة الأمم المتحدة في البلد المستفيد من المساعدة، بناء على تعليمات قائمة بالفعل ومتسمة بالقدم أحيانا، ودون مراعاة أحكام القرار ق٢٠١/٥٦؛ وحيث أن المبادئ التوجيهية المنقحة لم تُطبق إلا في أيار/مايو ٢٠٢، فقد وُضعت مشاريع للتقييمات القطرية المشتركة لا تتفق تماما مع معايير هذا القرار. ويجب، إذن، التعجيل بتطبيق التعليمات الداخلية.

٨٦ - والتقرير المقدم من الأمين العام بشأن آلية إعلان التبرعات (A/57/332) يحظى بتأييد وفد بيلاروس، ويتعين التفكير في الإتيان بطرائق جديدة للتمويل، فمؤتمرات إعلان التبرعات لم تعد تفي بمهمتها. والوفد مستعد لبحث مسألة القيام، في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتنظيم مناسبات رفيعة المستوى تتضمن، على نطاق واسع، مشاركة كيانات التعاون الدولي المعنية بالتمويل.

٨٧ - ووفد بيلاروس يرحب بما اتسم به التعاون من دينامية، فالتعاون بين البرنامج الإنمائي وبيلاروس، فيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، قد تضمن مشاريع محددة، كما أن الحكومة البيلاروسية تثني على برنامج اليونيسيف الخاص ببيلاروس في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، الذي وافق عليه مجلس إدارة اليونيسيف.

٨٨ - ومن الجدير بالبرنامج الإنمائي واليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة أن تنظر في التقرير المتعلق بالعواقب الإنسانية لحادثة تشيرنوبيل (A/56/447)، وكذلك في ضرورة تطبيق التدابير الواردة في هذا التقرير، ولا سيما من أجل تعبئة مستوى كاف من الموارد المالية.

٨٩ - **السيدة أوه ريان - جو** (جمهورية كوريا): قالت، شأنها شأن العديد من الوفود، أنه يجب إصلاح آلية التمويل التي تقوم على مؤتمرات إعلان التبرعات. ومن المتعين، بالتالي، أن يُنظر في شتى الحلول المقترحة في تقرير الأمين العام في هذا الشأن (A/57/332)، وثمة صعوبة ما، بالنسبة لجمهورية كوريا، تتمثل في أن دورة الميزانية الوطنية لا تتفق مع دورة ميزنة إعلان التبرعات. وأية طريقة جديدة ينبغي لها أن تستند إلى اقتراح أو آخر من الاقتراحات المقدمة بشأن طرائق التمويل؛ ووفد جمهورية كوريا يؤيد، من جانبه، مبدأ الأطر التمويلية المتعددة السنوات، التي لا تحظى مع هذا بقبول جماعي. ومهما كان الأمر، فإن طرق التمويل هذه يتعين عليها أن تكون قابلة للتنبؤ ومستقرة وخالية من أية مفاجآت؛ ومن شأن هذه الطرق أن تشجع مختلف المنظمات على أن تضع برامجها في إطار منظور متعدد السنوات.

٩٠ - وعلى الجمعية العامة، بالتالي، أن تتوخى بجدية وضع طريقة أخرى بخلاف الطريقة المتبعة حاليا. وحكومة جمهورية كوريا تؤيد تنظيم مجموعة من المناسبات لإعداد مسألة إعلان التبرعات. وينبغي أيضا أن تتاح الفرصة اللازمة لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة التنفيذية التي لا تدخل في نطاق التمويل المتعدد السنوات. ومن شأن ذلك أن يبرز هذه الأنشطة، وأن يعيد تنشيط الدعم السياسي اللازم لها. ومن رأي جمهورية كوريا أن الاقتراحات الأخرى الواردة في التقرير جديرة أيضا بنظر متأن. ومن الممكن، إذن، أن تكرس جلسة من جلسات مناقشة الأنشطة التنفيذية في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبحث إيجابيات وسلبيات كل من الاقتراحات المقدمة. وجمهورية كوريا، في نهاية المطاف، تؤكد التزامها بالأنشطة التنفيذية، وتتطلع إلى وضع آلية للتمويل أرفع شأنا، والتوصل إلى حل لهذه المشكلة في الدورة الحالية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.